تعريف الرقابة

تعرف الرقابة بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المستخدمة في التقييم وإبداء الرأي الموضوعي في تقارير وأنظمة وإجراءات الجهات المشمولة للرقابة وضبط توجيه عملياتها، والتحقق الموضوعي من الكفاءة الإقتصادية والإدارية لتلك العمليات ومطابقتها للأهداف المرجوة، وإبلاغ النتائج والتوصيات إلى الجهات الرسمية في الوقت المناسب، لذلك فإن نتائج الرقابة تؤدي دوراً فعالاً في توجيه الأداء وقياس كفاءة وفعالية البرامج الحكومية والإستخدام الأمثل للموارد العامة.

دليل الرقابة المالية

تعريف الرقابة المالية

تُعرّف الرقابة المالية بأنها عملية منهجية تهدف إلى التحقق من صحة وسلامة التصرفات المالية، والتأكد من أن الأموال العامة قد تم تحصيلها وإنفاقها وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها، وأن القيود والسجلات والحسابات المالية تعبر بصدق عن الواقع المالي، بما يحقق حماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

أهداف ونطاق الرقابة المالية

وتهدف هذه الرقابة إلى ابداء الرأي في التقارير المالية وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ووفقاً للتعليمات الصادرة بكل دولة، للتحقق من سلامة الإجراءات المالية ويشمل ذلك التحقق من صحة القيود المحاسبية، وصحة الأرقام الواردة في السجلات المالية..

منهجية الرقابة

- تخطيط عملية الرقابة.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية.
- إعداد برامج الرقابة.
- اختيار العينات وجمع أدلة الاثبات.
- توثيق العمل الرقابي.
- إعداد التقارير الرقابية بمهنية وموضوعية مع عرض ملاحظات مدعمة بالأدلة وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

الرقابة على الحسابات الختامية للدولة

تهدف عملية الرقابة على الحسابات الختامية للدولة من التحقق من سلامة إعدادها ودقة بياناتها ومطابقتها للتشريعات والأنظمة المالية المعمول بها. وتشمل الرقابة على فحص حسابات المصروفات والإيرادات والحسابات خارج الموازنة، والتأكد من صحة التسويات والقيود المحاسبية. كما تهدف الرقابة إلى التحقق من أن الحساب الختامي يعكس الواقع المالي الحقيقي للدولة. ولغرض تغطية الرقابة السنوية يتطلب تنفيذ إجراءات رقابية على النواحي التالية:

الإيرادات	الرواتب والأجور	الأصول الثابتة
المصروفات	المخزون	القروض

تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

دليل الرقابة على الأداء

تعريف رقابة الأداء

تعرّف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) رقابة الأداء بأنها "فحص مستقل وموضوعي وموثوق به يهدف إلى التحقق مما إذا كانت تعهدات الحكومة أو أنظمتها أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها أو مؤسساتها تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وما إذا كان هناك مجال للتحسين".

أهداف ونطاق رقابة الأداء

تهدف رقابة الأداء إلى تعزيز المساءلة وتطوير الإدارة في القطاع العام. وينبغي أن تكون رقابة الأداء بحسب منظمة "الإنتوساي" واسعة النطاق بحيث يتجاوز نطاقها نطاق أنواع الرقابة التقليدية الأخرى.

الإجراءات العامة لرقابة الأداء

1. **التخطيط الاستراتيجي لرقابة الأداء**
يندرج تخطيط مهمات رقابة الأداء حسب منظمة الإنتوساي، في إطار تخطيط استراتيجي يتضمن أساساً التوجهات المستقبلية المزمع إتباعها في اختيار مهمات رقابة الأداء على الأمدين المتوسط والبعيد.

2. **التخطيط السنوي لمهمات رقابة الأداء**
إعداد خطة تتضمن المهام الرقابية المزمع تنفيذها خلال السنة.

3. **القيام بمهمات رقابة الأداء**
تمر مهام رقابة الأداء بثلاث مراحل رئيسية، وهي التخطيط للمهمة الرقابية، وتنفيذها، وإعداد التقرير الرقابي.

4. **متابعة مهمات الرقابة**
يقوم الجهاز بمتابعة مستوى تنفيذ توصيات تقاريره السابقة، وإصدار تقارير بنتائج أعمال المتابعة.

المرحلة الأولى

1.3 التخطيط لمهمات رقابة الأداء

تجميع المعلومات حول موضوع المهمة والجهة المشمولة بالرقابة
يتم تجميع ما يتوفر لدى الجهاز الرقابي من معلومات وبيانات حول موضوع الرقابة.

فهم الأنظمة الإدارية وفحص الإجراءات المتبعة في الجهة المشمولة بالرقابة
تشمل هذه المرحلة فهم وتحليل المسائل الهامة، كفهم الأنظمة المحاسبية، وتحديد مسارات المعلومات الإدارية والدورات المستندية، وتحديد نقاط القوة والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

تحديد المخاطر ومحاور الرقابة
يتم تحديد المخاطر التي سيتم على أساسها تحديد محاور الرقابة وفقا لأهداف الرقابة الرئيسية المحددة للمهمة الرقابية.

إعداد خطة وبرنامج الرقابة
- **خطة الرقابة:** تتضمن خلاصة لمختلف الأعمال التحضيرية المنجزة خلال مرحلة التفهم وأهم الاستنتاجات والملاحظات الأولية المرتبطة بنقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر ومحاور وبنود الرقابة المزمع تركيز عمل الرقابة عليها.
- **برنامج الرقابة:** وهو عبارة عن خطة عمل تفصيلية تبين الأعمال والإجراءات الرقابية المزمع تنفيذها خلال الفترة المحددة لتنفيذ المهمة.

المرحلة الثانية

2.3 تنفيذ مهام رقابة الأداء

يتم في هذه المرحلة تنفيذ الاختبارات والتحاليل الواردة في برنامج الرقابة وتجميع أدلة الإثبات بغرض التوصل إلى الاستنتاجات الرقابية. ويجب أن تكون أدلة الإثبات مناسبة وكافية وذات دلالة وكلفة معقولة لإثبات النتائج.

المرحلة الثالثة

3.3 إعداد التقرير الرقابي

تنص معايير "الإنتوساي" على أنه "يجب أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم تقارير رقابة شاملة ومقنعة وفي الوقت المناسب وسهلة القراءة ومتوازنة". ويتكون التقرير الرقابي من مجموعة من الملاحظات المتعلقة بنتائج أعمال الرقابة. وتتكون الملاحظة الرقابية من خمسة عناصر أساسية وهي: وصف الحدث، والمعيار، والسبب، والأثر، والتوصية.

1.4 متابعة مهمات الرقابة

تقضي معايير "الإنتوساي" على أنه "يجب على المدققين أن يتابعوا نتائج وتوصيات الرقابة السابقة عند اللزوم. ويجب إعداد التقارير عن المتابعة بصورة مناسبة لتوفير التغذية الراجعة للهيئة التشريعية إلى جانب الاستنتاجات والآثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية؛ إن أمكن.".
تهدف أعمال المتابعة إلى التأكد من تنفيذ التوصيات، وتسليط الضوء على مواطن الضعف التي لا تزال قائمة، علاوةً على التقييم الذاتي لأداء جهاز الرقابة لتحديد مدى فعالية أعماله في تحسين أداء القطاع العام.

دليل رقابة الحوكمة

تعريف الحوكمة

منظومة متكاملة من المبادئ والممارسات والإجراءات التي تُوجّه المؤسسة وتُضبط بها، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات وتحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة والامتثال للقوانين.

أبرز أهداف الحوكمة

توفير بيئة رقابية فاعلة، وحماية الأصول والمال العام، وتعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة، وضمان حقوق المستثمرين وأصحاب المصلحة، وإدارة المخاطر والحد من الأزمات، ومكافحة الفساد ومنع تضارب المصالح، وتكريس النزاهة والعدالة والشفافية.

مبادئ الحوكمة

1. **المبادئ الأساسية للحوكمة**
العدالة، وسيادة القانون، والنزاهة، والإفصاح والشفافية، والمساءلة، وحماية المال العام، ومراعاة المصلحة العامة.

2. **مبادئ حوكمة الشركات**
المسئولية الائتمانية لمجلس الإدارة، وحماية حقوق المساهمين، والاعتراف بدور أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية، ووجود بيئة رقابة داخلية فعالة، والمساءلة والمحيط الأخلاقي.

3. **مبادئ حوكمة القطاع الحكومي**
سيادة القانون، وحماية المال العام، وضمان حقوق المستفيدين والمتعاملين، الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، ووضوح مسئوليات الإدارة العليا.

الحوكمة ليست إجراءً شكليًا، بل أداة إصلاح إداري ومالي ومحرك أساسي لتعزيز الثقة، وتحسين الأداء، واستدامة المؤسسات في القطاعين العام والخاص.

دور الأجهزة العليا للرقابة في حوكمة المؤسسات

أولاً: الدور التنظيمي

- وضع الأدلة والقواعد الإرشادية للحوكمة بما يتوافق مع معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي) ومع التشريعات الوطنية، بهدف توحيد وتحديث الممارسات الرقابية على الحوكمة.
- تعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة (النزاهة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، حماية المال العام) وتشجيع الجهات الخاضعة للرقابة على تبنيه.

ثانياً: الدور الرقابي

تقييم وجود وفعالية نظم الحوكمة لدى الجهات الخاضعة للرقابة، والتحقق من مدى تحقيقها للمعايير المعتمدة وملاءمتها لطبيعة الجهة. وذلك من خلال تخطيط وتنفيذ عمليات رقابة الحوكمة وفق منهج علمي ومنظم يشمل:

- إعداد خطط تدقيق سنوية تُعطي أولوية للجهات التي تفتقر لنظم حوكمة أو التي تُظهر مخاطر مرتفعة.
- مراعاة نتائج التدقيق السابقة، وحجم المخاطر، وتوافر الموارد.

أثر تطبيق الحوكمة

الأثر على الأداء المؤسسي

- تحسين كفاءة وفعالية الأداء من خلال وضوح الأدوار وتحديد أنظمة رقابة داخلية فعالة. المسؤوليات والصلاحيات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية، وربط القرارات بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- رفع جودة اتخاذ القرار بالاعتماد على معلومات دقيقة، وتقارير واضحة، ونظم رقابة داخلية فعالة.

الأثر على النزاهة والشفافية

- تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية والإدارية، وتوفير معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة.
- ترسيخ النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال مواثيق السلوك المهني، وسياسات تضارب المصالح.
- تعزيز المساءلة عبر تحديد من يتحمل المسؤولية عن القرارات والنتائج.

الأثر على حماية المال العام وإدارة المخاطر

- حماية المال العام والأصول والحد من الهدر وسوء الاستخدام.
- تعزيز إدارة المخاطر والتعامل الاستباقي معها (التقليل، النقل، التجنب، أو القبول).
- الحد من الفساد والمخالفات المالية والإدارية عبر نظم رقابة وضبط داخلية قوية.

الأثر على الثقة والاستدامة

- تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة والمتعاملين في المؤسسة وقراراتها.
- تحسين سمعة المؤسسة محليًا ودوليًا، وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار.
- ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال الاستمرارية والقدرة على مواجهة الأزمات والتغيرات.

الأثر على الإصلاح الإداري والرقابي

- دعم الإصلاح الإداري والمالي ورفع مستوى الانضباط المؤسسي.
- تحسين البيئة الرقابية وتعزيز تكامل الرقابة الداخلية والخارجية.
- تطوير أداء الأجهزة العليا للرقابة نفسها، من خلال الانتقال من رقابة المخالفات فقط إلى رقابة فعالية الأنظمة والحوكمة.

دليل الرقابة على تقنية المعلومات

أبرز أهداف الرقابة على تقنية المعلومات

مع زيادة الاعتماد على نظم تقنية المعلومات من قبل مختلف الجهات، أصبح من اللازم تقييمها والتحقق من سلامتها وصحة مخرجاتها. ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة لإجراء عملية التدقيق على تقنية المعلومات، والتي تهدف إلى تجميع وتقييم الدلائل التي تؤكد على أن نظم تقنية المعلومات المستخدمة لدى الجهة تمكن من تحقيق الأهداف الآتية:

- إنتاج مخرجات معلوماتية حديثة ودقيقة ووافية ويمكن الاعتماد عليها.
- التأكد من سرية وتكامل وتوافر البيانات وإمكانية الاعتماد عليها.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- ضمان تحقيق الأهداف التنظيمية بفاعلية وحسن استخدام الموارد.

المنهجية العامة للتدقيق

التقييم المبدئي لتقنية المعلومات

تحديد متطلبات التدقيق على تقنية المعلومات بالجهة الخاضعة للتقييم.

التخطيط

تحديد نطاق وأهداف التدقيق والاستيعاب الكامل للعمليات والأعمال والبنية الأساسية للمؤسسة الخاضعة للتقييم. كما يعمل المدقق على تحديد المجالات الأساسية التي تركز عليها أعمال التدقيق وضوابط تقنية المعلومات التي يجب اختبارها وتقييمها وفقاً لنطاق التدقيق.

التنفيذ

يجري المدقق عمليات مراجعة شاملة واختيار لضوابط تقنية المعلومات وتقييم فاعليتها. كما يحدد المدقق مدى إمكانية الاعتماد على الضوابط الحالية لتقنية المعلومات في إطار نطاق التدقيق.

إعداد التقارير

يقوم المدقق بتوثيق جميع نتائج وملاحظات التدقيق وعرض النتائج المرتبطة بنطاق التدقيق على الجهة الخاضعة للتدقيق.

التخطيط للتدقيق على تقنية المعلومات

- تحديد أهداف ونطاق التدقيق على تقنية المعلومات.
- التعرف على الجهة.
- فهم وتحديد النظم التي يشملها نطاق التدقيق.
- تحديد الضوابط الرقابية المرتبطة بأهداف التدقيق.
- تحديد نقاط التدقيق المهمة.

تنفيذ التدقيق على تقنية المعلومات

- إجراء مراجعة شاملة.
- تصميم اختبارات لضوابط تقنية المعلومات.
- تنفيذ اختبارات لضوابط تقنية المعلومات.
- توثيق وتقييم النتائج.
- معالجة الضوابط غير الفعالة.
- تحديد مستوى الاعتماد على ضوابط تقنية المعلومات التي يشملها نطاق التدقيق.